

Distr.: General
27 February 2015
Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعات الأولى من يوم الأربعاء
٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ بإعادة اعتقال المناضل صدقي المقت، وذلك بعد أن كانت قد
أفرجت عنه في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠١٢، بعد ٢٧ عاما قضاها في غياهب
معتقلات الاحتلال دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي. لقد أقدمت قوات الاحتلال، تحت
حنح الظلام على اقتحام منزل عائلة صدقي المقت الكائن في قرية مجدل شمس في الجولان
السوري المحتل، وتفتيش المنزل والعبث بغرفته وتخريب أثاثه ومصادرة الهواتف الخليوية لقاطني
المنزل دون إعطاء أي مبرر لجرائمها هذه، في انتهاك صارخ لاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

وتشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أن هذه الجريمة تأتي ضمن سلسلة
الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين المدنيين السوريين الرازحين
تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، ولتضاف إلى سجل إسرائيل
المخزي والحافل بانتهاكات حقوق الإنسان الممتدة على مدى أكثر من ٤٧ عاما من احتلالها
للجولان السوري. ولقد حفل هذا السجل بجرائم الترويع والإرهاب والتهميش القسري
وتدمير المدن والقرى السورية، ونهب الثروات الطبيعية، وتخريب المعالم الأثرية والبيئة الطبيعية



من بين ممارسات دنيئة أخرى. كما تأتي استمرارا لتوغل إسرائيل في تجاهل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي قضت بإنهاء هذا الاحتلال، دون أي رادع، مستفيدة من الحماية من المساءلة التي يوفرها لها بعض أعضاء مجلس الأمن.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا كلا من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وكل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، بمطالبة إسرائيل بإطلاق سراح المختطف المعتقل صدقي المقت فوراً ودون أي قيد أو شرط، وكذلك إطلاق سراح جميع مواطني الجمهورية العربية السورية المعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال. كما تطالب سورية جميع هذه الأطراف القيام بالضغط على قوة الاحتلال القائمة في الجولان السوري المحتل لتأمين ظروف صحية أكثر إنسانية للمواطنين السوريين في الجولان واحترام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني الدولي. كما تعرب الحكومة السورية رفضها للمحاكمات الصورية بحق أولئك الأسرى السوريين المعتقلين.

كما تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية لتنفيذ قراراته، والقاضية بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وذلك لإنهاء هذه الممارسات الإسرائيلية الدموية وانتهائها المتواصلة لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والقانون الإنساني الدولي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم